



مجلس التنمية الصناعية

الدورة التاسعة والعشرون

فيينا، ٩-١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة العشرون

فيينا، ٨-٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

حشد الموارد المالية

تقرير من المدير العام

يقدم هذه التقرير استجابة للتكليف الوارد في المقرر م ت ص-٢٥/م-٥، الذي طلب فيه إلى المدير العام أن يقيم حواراً مستمراً مع الدول الأعضاء من أجل توفير دعم نشط للجهود المشتركة الرامية إلى حشد الموارد. وهو يفيد عن التقدم المحرز في حشد الموارد المالية وعن النهج الجديدة المتبعة في ذلك.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٢-١	مقدمة.....
		الفصل
٢	٦-٣	الأول- تعزيز تكامل نمائط الخدمات.....
٣	٨-٧	الثاني- وجهة التركيز في البرمجة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.....
٤	١١-٩	الثالث- التقدم المحرز في حشد الأموال.....
٤	١٢	الرابع- الإجراء المطلوب من اللجنة.....

لدواعي الوفر، طبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.

مقدمة

بذاتها" لا تبدو أنها تتوافق بسهولة مع أولويات التمويل لدى الجهة المانحة، وأن الصلة بين هذه الأنشطة والأهداف الانمائية للألفية تبدو غير جلية. ولذلك، تقرر في وقت سابق من السنة تبسيط ومناسقة الإطار العام لتحديد وعرض حافظة أنشطة اليونيدو حول أربع أولويات مواضيعية:

- **تخفيف حدة الفقر من خلال أنشطة إنتاجية:** وهي تشمل أنشطة تنمية القطاع الخاص/ المنشآت؛ والصناعات القائمة على الزراعة، بما فيها تقليل فواقد ما بعد الحصاد وأنشطة الأمن الغذائي؛ وتحسين الأطار السياساتي والتنظيمي لتنمية القطاع الخاص/المنشآت الصغيرة والمتوسطة وترويج الاستثمار في هذه القطاعات؛

- **بناء القدرات التجارية،** وهي تشمل أنشطة تدعيم المرافق المعنية بالمواصفات والنوعية والقياس والاعتماد في البلدان النامية؛ وأنشطة الارتقاء القطاعي؛ وأمان الأغذية وسائر الجوانب المتعلقة بالتصدير في الصناعات الزراعية؛ وكونسورتيومات التصدير وأنشطة التشارك/سلسلة التوريد ذات الصلة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ ومعظم أنشطة ترويج الاستثمار والتكنولوجيا؛

- **الطاقة والبيئة،** وهي تشمل تنمية مصادر الطاقة الريفية الطاقة المتجددة. والأنشطة المتعلقة بالملوثات العضوية العضية التحلل والمياه الدولية وسائر الأنشطة الممولة من مرفق البيئة العالمية، وبرنامج الإنتاج الأنظف مستكملاً بنقل التكنولوجيا (الأنظف) وما يتعلق بذلك من أنشطة ترويج الاستثمار، والبرنامج المتعلق بتنفيذ بروتوكول مونتريال؛

- **تقديم المساعدة إلى البلدان الخارجة من أحوال متأزمة،** وهي تشمل مرحلة التشخيص، أي استبانة احتياجات الانتعاش الصناعي والدعم اللازم

١- يُقدّم هذا التقرير استجابة للتكليف الوارد في المقرر م ت ص-٢٥/م-٥، الذي طُلب فيه إلى المدير العام أن يقيم حواراً مستمراً مع الدول الأعضاء من أجل توفير دعم نشط للجهود المشتركة الرامية إلى حشد الموارد وأن يقدم إلى المجلس في دورته السادسة والعشرين تقريراً عن التقدم المحرز في هذا الشأن. وينبغي النظر في هذه الوثيقة مقترنة بالتقرير السنوي لليونيدو عن عام ٢٠٠٣ (IDB.28/2-PBC.20/2)، الذي يتضمن فصله السادس معلومات عن حشد الأموال لخدمات اليونيدو أثناء عام ٢٠٠٣ من مختلف المصادر المتاحة للمنظمة.

٢- ويعتبر توافر تمويل خارج نطاق الميزانية لتقديم خدمات اليونيدو أمراً بالغ الأهمية، لأن الأموال المتاحة لأنشطة التعاون التقني في الميزانية العادية محدودة جداً. وفي السنوات الأخيرة، كان زهاء نصف ما حصلت عليه اليونيدو من أموال خارج نطاق الميزانية يتعلق بأهداف تخص بروتوكول مونتريال ومرفق البيئة العالمية، وجاء النصف الآخر من تبرعات حكومية من خلال صندوق التنمية الصناعية أو آلية الصناديق الاستثمارية. ومن الجلي أن هذه التبرعات الحكومية ضرورية جداً لتنفيذ الأولويات البرنامجية الأخرى التي حددت في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، (GC.10/14) ٢٠٠٧-٢٠٠٤.

أولاً- تعزيز تكامل نمائط الخدمات

٣- يتوقف حشد الأموال للبرامج والمشاريع التي تصوغها اليونيدو في تعاون وثيق مع زبائنها على التوفيق بين الاحتياجات إلى المساعدة من جانب وأولويات الجهات المانحة وأنواع الأموال المتاحة والأهداف المحددة لها من جانب آخر ومع أن أولويات اليونيدو الحالية، حسبما هي مجسدة في الاستراتيجية المؤسسية ونمائط الخدمات، تستجيب استجابة حسنة جداً للأولويات الانمائية الدولية، فقد رئي أن عدة من نمائط الخدمات، خصوصاً عندما تعرض قائمة

العالمي وإما في إطار برامج متكاملة على الصعيد القطري أو الاقليمي. ويعتزم تسريع عملية تعزيز استجابة اليونيدو المتكاملة لهذه المسائل التنموية الرئيسية، مع إشراك مباشر لجهات مانحة مهتمة معينة.

ثانياً- وجهة التركيز في البرمجة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

٧- سيستمر إعطاء الأولوية، فيما يتعلق ببرمجة الأموال المتاحة للمنظمة، في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، للمجالات الثلاثة التالية:

(أ) البرامج المتكاملة التي تركز على الأولويات المواضيعية؛

(ب) صوغ وتنفيذ المفاهيم الأساسية ضمن إطار الأولويات المواضيعية، حسبما حُدِّت أيضاً في الوثيقة المعنونة *—Operationalizing UNIDO's corporate strategy Services and Priorities for the medium term* (إعمال استراتيجية اليونيدو المؤسسية - الخدمات والأولويات في المدى المتوسط) (التي وزَّعت على البعثات الدائمة في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٤). وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المبادرات الجديدة التي صاغتها المنظمة أثناء فترة السنتين السابقة قد أدمجت إلى حد بعيد في الأولويات المواضيعية الأربع (انظر الفقرة ٣ أعلاه)؛

(ج) الأنشطة "القائمة بذاتها" ذات الأولوية في البلدان التي لا يوجد فيها برنامج متكامل عامل. وسيجري صوغ وتنفيذ هذه المشاريع القائمة بذاتها ضمن إطار نماذج الخدمات الثماني، وسوف يُتبع في ذلك نهج المواضيع ذات الأولوية (حسبما ذكر في الفقرة ٤ أعلاه).

٨- وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي، سيستمر إعطاء الأولوية للبلدان الأقل نمواً وأفريقياً. وفيما يتعلق بأفريقيا، يتوقع أن توفر مبادرة القدرات الإنتاجية الأفريقية، التي أطلقها وزراء الصناعة الأفريقيون في سياق الشراكة الجديدة

لذلك؛ والمساعدة الفعلية في استصلاح وإعادة بناء الصناعات والمرافق المحورية التي تورّد الاحتياجات الأساسية؛ وتعزيز الأنشطة المولدة لفرص العمل/ المدرة للدخل ضمن إطار نمائط خدمات اليونيدو ومن أجل تخفيف هشاشة أحوال الناس.

٤- وتمثل كل أولوية مواضيعية جانباً تنموياً رئيسياً يمكن أن تعالجه اليونيدو بصورة شاملة ومتكاملة من خلال توليفة من عدة نمائط خدمات على النحو المبين أعلاه. ولكل منها سمات تجسّد بوضوح هوية اليونيدو ومواطن قوتها، باعتبار أنها هي جوهر النهج المتكامل، ويفترض بها أن تمكّن اليونيدو من المطالبة بدور قيادي فيها. ويُرتقب أن يؤدي هذا التنقيح لكيفية عرض استجابة اليونيدو للأولويات الإنمائية الدولية وتعزيز تكامل تلك الاستجابة إلى تحسين فهم ما يمكن أن تقدّمه اليونيدو من مساهمات في معالجة تلك الأولويات. والمراد من ذلك هو أن تستخدم البرامج المتكاملة المقبلة، وكذلك المشاريع المنفردة "القائمة بذاتها"، إلى أقصى مدى ممكن، أسلوب الاستجابة المتكاملة لمشاكل وأهداف معينة.

٥- وضمانة لسرعة استخدام هذا النهج الجديد والأكثر تكاملاً في صوغ المشاريع والبرامج وتنفيذها، جرى تنقيح الإجراءات الداخلية لمراجعة تلك المشاريع والبرامج وتخصيص الأموال اللازمة لها، بإنشاء أربع لجان مراجعة متخصصة تُعنى بالمواضيع ذات الأولوية. ويتوقع أن يؤدي هذا النهج إلى تحسين التكامل الفعلي لمختلف أدوات المنظمة وقدراتها، وهذا عنصر رئيسي في خطة الأعمال.

٦- وفيما يتعلق بجشد الأموال، يتوقع أن يؤدي التركيز الأحده والعرض المتكامل، من خلال توضيح مساهمات مختلف أنشطة اليونيدو في الأهداف الإنمائية الدولية، إلى تحسين استجابة الجهات المانحة، خصوصاً على الصعيد القطري. وإضافة إلى ذلك، يُنتظر أن يؤدي هذا إلى تسهيل عقد شراكات مواضيعية/استراتيجية مع المانحين المنفردين تركز على المواضيع المنفردة ذات الأولوية، إما على الصعيد

١١- ونظرا لأنه يتوقع أن يظل التمويل المقدم في إطار بروتوكول مونتريال على مستوى مماثل للسنوات السابقة وأن تظل المساهمات الحكومية على حالها أو تزيد، فمن المرجح أن يبلغ الحجم الإجمالي لما يحشد من تمويل جديد في عام ٢٠٠٤ أكثر من ١٠٠ مليون دولار، مما سيمكن اليونيدو من الحفاظ على زيادة مقابلة في حجم إنجاز البرامج في السنوات القادمة.

رابعاً- الإجراءات المطلوب من اللجنة

١٢- ربما تود اللجنة أن تنظر في أن توصي المجلس باعتماد مشروع المقرر التالي:

إن مجلس التنمية الصناعية:

(أ) يحيط علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة IDB.29/4-PBC.20/4؛

(ب) يقرّر تحويل المدير العام سلطة الموافقة على تمويل المشاريع في إطار صندوق التنمية الصناعية في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ وفقاً للأولويات المحددة في الاطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠٠٤-٢٠٠٦ (GC.10/14)؛

(ج) يشجّع الدول الأعضاء وسائر الجهات المانحة على زيادة تبرعاتها إلى اليونيدو؛

(د) يشجّع أيضاً جميع الجهات المانحة على النظر في التبرع بأموال قابلة للبرمجة، خصوصاً لتمكين اليونيدو من تنفيذ البرامج المتكاملة بصورة منسقة وتحقيق ما يتوخاه مفهوم البرامج المتكاملة من تضافر وزيادة في التأثير؛

(هـ) يشجّع الأمانة والدول الأعضاء على العمل في تعاون وثيق بشأن المواضيع المختارة ذات الأولوية، بغية تعزيز وحشد الأموال اللازمة لتنفيذ هذه الأنشطة الهامة استجابة لأولويات التنمية الصناعية.

لتنمية أفريقيا (نيباد)، زحما وتركيزا جديدين للبرامج المتكاملة في تلك المنطقة.

ثالثاً- التقدّم المحرز في حشد الأموال

٩- في عام ٢٠٠٤، أخذت بعض التطوّرات والمبادرات التي أُطلقت في السنوات الماضية تعطي ثمارها. فبعد انضمام اليونيدو إلى الاطار المالي والإداري المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أبرم في أيار/مايو ٢٠٠٤ أول اتفاق بشأن مشروع يندرج ضمن هذا الاطار مع وفد المفوضية الأوروبية في باكستان. وتبلغ ميزانية هذا المشروع، الذي يستهدف تدعيم البنية التحتية المتعلقة بالتجارة في ذلك البلد، ٢,٣ مليون يورو كانت مساهمة الاتحاد الأوروبي فيها ٢,١ مليون يورو. وفي آذار/مارس ٢٠٠٤، أوفدت إلى بنغلاديش بعثة لصوغ البرامج مشتركة بين اليونيدو والاتحاد الأوروبي نتج عنها أن المفوضية الأوروبية تدرس في الوقت الحاضر مشروعاً مشتركاً قيمته ٧,٧ مليون يورو. كما يجري العمل على مشروع مشترك في نيبال، وينتظر صوغ مشاريع مماثلة أخرى في السنوات القادمة. غير أن هناك مسألة هامة فيما يتعلق بالتمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي. بمقتضى الاتفاق الإطاري، هي أنه تُرتقب أيضاً مساهمات في المشاريع من أطراف ثالثة.

١٠- ومن شأن التطورات الايجابية التي شهدتها السنوات الماضية من حيث تحسّن فرص اليونيدو في الحصول على تمويل من مرفق البيئة العالمية أن تؤدي إلى الموافقة على مشاريع هامة في الأشهر القادمة، وقبل نهاية السنة على وجه التأكيد. وفي سياق منفصل، وعقب الموافقة في عام ٢٠٠٣ على تمويل المشروع الأول من جانب صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري الذي تمّوله اليابان، تم قبول مشروعين آخرين لصالح أفغانستان وبنغلاديش وسوف يستهلان عملهما هذه السنة.